مريم سمير الصبان

علم المعاني٤٤٤

١-الفصل والوصل.

الوصل : هو العطف ، عطف الكلام بعضه على بعض .

الفصل : ترك العطف.

وقد جرت عادة البلاغيين في حديثهم عن الفصل و الوصل أن يتجاوزوا عطف المفردات ، و عطف الجمل التي لها محلّ من الإعراب ، وكذلك العطف بغير الواو.

مصطلح « الفصل والوصل » .

وَصْلُ الجُمَل وفصلها:

١-قال تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ يَقۡبِضُ وَيَبۡصُۜطُ وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ﴾ [البقرة:٢٤٥].

وقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلۡأَبۡرَارَ لَفِي نَعِيمٖ ١٣ وَإِنَّ ٱلۡفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٖ ﴾ [الانفطار:١٣-١٤].

وقال تعالى: ﴿ وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ وَلَا تُسۡرِفُوٓاْ ﴾[الأعراف:٣١].

وقال تعالى: ﴿ وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ لَا تَعۡبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَانٗا ﴾ [البقرة:٨٣].

وقال تعالى: ﴿ أَلَمۡ نَشۡرَحۡ لَكَ صَدۡرَكَ ١ وَوَضَعۡنَا عَنكَ وِزۡرَكَ ٢ ٱلَّذِيٓ أَنقَضَ ظَهۡرَكَ ٣ وَرَفَعۡنَا لَكَ ذِكۡرَكَ ﴾ [الشرح:١-٤].

٢-روى أن أبا بكر رضي الله عنه مر برجل في يده ثوب، فقال له الصديق أتبيع هذا؟

فقال: لا. برحمك الله، فقال له: لا تقل هكذا، وقل: لا. ويرحمك الله.

وعندما نتأمل الجملتين في الآية الأولى « يقبض ويبسط » نجد أن الأولى واقعة خبراً عن المبتدأ، والمراد إشراك الجملة الثانية لها في هذا الحكم، إذ المقصود تصور عظمة الله سبحانه حين يجمع بين القبض والبسط، وبين الجملتين تناسب إذ القبض ضد ابسط، والضد أقرب خطوراً بالبال عند ذكر ضده لذا عطفت الجملة الثانية على الأولى لهذا الغرض.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَسۡتَطِيعُونَ نَصۡرَكُمۡ وَلَآ أَنفُسَهُمۡ يَنصُرُونَ ﴾ [الأعراف:١٩٧] فجملة ﴿ لَا يَسۡتَطِيعُونَ نَصۡرَكُمۡ ﴾ واقعة خبراً للاسم الموصول، وجملة ﴿ وَلَآ أَنفُسَهُمۡ يَنصُرُونَ ﴾ تشارك الجملة التي سبقتها في حكمها الإعرابي، إذ المقصود من الآية الإخبار عن الاسم الموصول بأمرين: أحدهما أنهم لا يستطيعون نصراً لمن يعبدونهم، والثاني: أنهم لا يملكون نصراً لأنفسهم، لهذا عطفت الجملة الثانية على الأولى، والتناسب واضح بين الجملتين.

يقول عبد القاهر: « إذا كان المخبر عنه في الجملتين واحداً كقولنا: « هو يقول ويفعل، ويضر وينفع، ويسيء ويحسن، ويأمر وينهى، ويحل ويعقد، ويأخذ ويعطي، ويبيع ويشتري، ويأكل ويشرب، ازداد معنى الجمع في الواو قوة وظهوراً، وكان الأمر حينئذ صريحاً، وذلك أنك إذا قلت: هو يضر وينفع، كنت قد أفدت بالواو أنك قد أوجبت له الفعلين جميعاً وجعلته يفعلهما معاً، ولو قلت: يضر ينفع، من غير واو لم يجب ذلك، بل قد يجوز أن يكون قولك: « ينفع » رجوعاً عن قولك: « يضر » وإبطالاً له » .

ومما سبق نرى أن الجملة الأولى إذا كان لها موقع من الإعراب وقصد تشريك الثانية فيه، وكان بينهما تناسب وجهة جامعة وجب الوصل بينهما بالواو.

فإن لم يكن بين الجملتين مناسبة وجب الفصل، ولهذا عاب البلاغيون قول أبي تمام يمدح أبا الحسين بن الهيثم.

زعمت هواك عَفَا الغداةَ كما عَفَا عنها طِلالٌ بالـلوى ورسوم

لا، والذي هو عالم أن النوى صِبَرٌ، وأن أبا الحسين كريم

ما زلت عن سَنَنَ الوداد ولا غَدَتْ نفس على إلف سواك تحوم

فأبو تمام يقسم لمحبوبته بالله الذي هو عالم بأن الفراق مر المذاق، وأن أبا الحسين كريم، بأنه ما بعد عن محبتها.

فالعطف في البيت إما أن يكون من قبيل المفرد على المفرد، لتأويل أن واسمها وخبرها بالمصدر، وإما عن عطف جملة على أخرى لوقوع كل منهما موقع مفعول « عالم » وعلى كلا الحالين ليس هناك مناسبة بين كرم أبي الحسين، ومرارة النوى. حتى يحسن عطف إحداهما على الأخرى.

وإذا كان للجملة المعطوف عليها موضع من الإعراب كالأمثلة السابقة كان حكمها حكم المفرد في أن المقصود من العطف هو تشريك الجملة الثانية للأولى في الحكم الإعرابي، وما دام الجامع موجوداً والمناسبة واضحة فلا إشكال فيها.

فالموضع الأول من مواضع الوصل: أن تكون الجملة الأولى لها موقع من الإعراب وأريد إعطاء الثانية هذا الحكم الإعرابي، وكان هناك مناسبة ولا مانع من الوصل.

وحينما نتأمل الجملتين في الآية الثانية ﴿ إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ﴿١٣﴾ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ ﴾ نجد أنهما خبريتان لفظاً ومعنى، والتناسب ظاهر بينهما، فالأبرار ضد الفجار، والكون في النعيم ضد الكون في الجحيم، ولذلك عطفت الثانية على الأولى.

ومثلها قوله تعالى: ﴿ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ ﴾ [الروم:١٩] فالجملتان خبريتان لفظاً ومعنى والتناسب واضح فيهما، إذ المسند إليه والمسند فيهما واحد، ولذلك عطفت الثانية على الأولى.

وفي الآية الثالثة: ﴿ وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟ ﴾ نرى أن الجمل فيها إنشائية لفظاً ومعنى والمناسبة ظاهرة، إذ المسند إليه فيها واحد، وبين المسند في كل

منها مناسبة واضحة، لذا عطفت الثانية على الأولى.

وحين نلاحظ الآية الرابعة: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾ نجد أن جملة ﴿ لَا تَعْبُدُونَ ﴾ إنشائية معنى، لأنها على معنى ﴿ لَا تَعْبُدُونَ ﴾ لأن أخذ الميثاق يقتضي الأمر والنهي، فإذا وقع بعده خبر أول بالأمر أو النهي، وقد عطفت عليها جملة ﴿ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾ وهي إنشائية لفظاً ومعنى، لأنها على تقدير: وأحسنوا بالوالدين إحساناً » فالجملتان اتفقتا في الإنشائية معنى وإن اختلفتا في اللفظ، لذا عطفت الثانية على الأولى، لوجود الجامع، ولا مانع من العطف.

وفي الآية الخامسة: ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ۝١ وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ ﴾ نجد أن الجملة الثانية خبرية في اللفظ والمعنى، وقد عطفت على جملة ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ وهي وإن كانت مصدرة باستفهام فهي في معنى الخبر، لأن المعنى: شرحنا لك صدرك. فتكون الأولى إنشائية لفظاً خبرية معنى، وبذلك اتفقت مع الثانية فصح العطف بينهما لوجود الجامع، ولا مانع من العطف.

فعطف الجمل في تلك الحالات سماه البلاغيون « التوسط بين الكمالين » .

فالموضع الثاني من مواضع الوصل: أن تتفق الجملتان خبراً، أو إنشاء - لفظاً ومعنى، أو معنى فقط- مع وجو المناسبة بينهما وليس هناك مانع من الوصل، وهذا ينطبق على صورة ثلاث:

١-اتفاق الجملتين في الخبرية لفظاً ومعنى.

٢-اتفاق الجملتين في الإنشائية لفظاً ومعنى.

٣-اتفاق الجملتين في الخبرية أو الإنشائية في المعنى فقط وإن اختلفتا في اللفظ.

وبملاحظة المثال الأخير « لا. ويرحمك الله » نجد أن فيه جملتين الأولى خبرية، قامت « لا » مقامها لأن التقدير « لا أبيعة » والجملة الثانية خبرية في اللفظ إنشائية في المعنى حيث أريد بها الدعاء، فليس بين الجملتين اتفاق في

المعنى، ويسمى ذلك الأمر الذي يوجب الفصل بينهما « كمال الانقطاع » -لكن لما كان الفصـــل بينهما- كما نرى في قول الأعرابي -فيه إيهام بأن الأعرابي يقصـد الدعاء عليه، في حين أنه غير مقصـود، لذلك وجب العدول عن الفصـل إلى الوصـــل بالواو دفعاً لهذا الإيهام ويســـمى ذلك في عرف البلاغيين: كمال الانقطاع مع دفع إيهام غير المقصود، ومن الممكن دفع هذا التوهم بالسكوت بعد « لا » ولكنه لا يغني غناء الواو، ولا يكون له حسنها.

« ومثله ما روى أن الرشـيد سـأل وزيره عن شـيء فقال: لا ، وأيد الله الخليفة، فلما سمعه الصـاحب بن عباد: وكان حاضـراً قال هذه الواو أحسـن من واوت الأصداغ في خدود المرد الملاح » .

فالموضـــع الثالث من مواضـــع الوصـــل: أن يكون بين الجملتين كمال الانقطاع مع إيهام الفصل خلاف المقصود.

فالموضـــع الثالث من مواضـــع الوصـــل: أن يكون بين الجملتين كمال الانقطاع مع إيهام الفصل خلاف المقصود.

الخلاصة:

الوصل بين الجمل يكون في ثلاثة مواضع:

١-أن تكون الجملة الأولى لها محل من الإعراب وأريد إعطاء الثانية هذا الحكم الإعرابي، وكانت هناك مناسبة، ولا مانع من الوصل.

٢-أن تتفق الجملتان خبراً أو إنشـــاء -لفظاً ومعنى أو معنى فقط مع وجود المناسبة بينهما، وليس هناك مانع من الوصل.

٣-أن يكون بين الجملتين كمال انقطاع مع إيهام الفصل خلاف المقصود.

مواضع الفصل:

يقع الفصل بين الجمل في خمسة مواضع وهي:

الأول: ويسمى « كمال الاتصال » وشواهد كالآتي:

١-قال تعالى: ﴿ فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا ﴾ [الطارق:١٧]. وقال تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴿٨﴾ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾ [البقرة:٨-٩].

٢-وقال تعالى: ﴿ بَلْ قَالُوا۟ مِثْلَ مَا قَالَ ٱلْأَوَّلُونَ ﴿٨١﴾ قَالُوٓا۟ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴾ [المؤمنون:٨١-٨٢].

وقال تعالى: ﴿ وَٱتَّقُوا۟ ٱلَّذِىٓ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ ﴾ [الشعراء:١٣٢-١٣٣].

وقال تعالى: ﴿ وَجَآءَ مِنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَىٰ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُوا۟ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٢٠﴾ ٱتَّبِعُوا۟ مَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ أَجْرًا وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴾ [يس:٢٠-٢١].

٣-وقال تعالى: ﴿ فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ ٱلشَّيْطَٰنُ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ ﴾ [طه:١٢٠].

الثاني: ويسمى « كمال الانقطاع » وشواهده كالآتي:

١-قال تعالى: ﴿ وَأَقْسِطُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴾ [الحجرات:٩].

٢-نجح خالد، وفقه الله.

٣-قال الشاعر:

إنما المرء بأصغريه كل امرئ رهنٌ بما لديه

الثالث: ويسمى « شبه كمال الاتصال » وشاهده كالآتي:

١-قال تعالى: ﴿ قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ ﴾ [هود:٤٦].

الرابع: ويسمى « شبه كمال الانقطاع » ومثاله كالآتي:

١-قال الشاعر:

وتظنُّ سلمى أنني أبغي بها بدلاً، أرَاهَا في الضلال تهيم

الخامس: ويسمى « التوسط بين الكمالين مع عدم المانع من الوصل » ومثاله:

١-قال تعالى: ﴿ وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ﴿١٤﴾ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ [البقرة:١٤-١٥].

١-كمال الاتصال:

إذا تأملنا الآية الأولى: ﴿ فَمَهِّلِ الْكَافِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا ﴾ [الطارق:١٧] نجد أن الجملة الثانية ﴿ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا ﴾ توافق الجملة الأولى في اللفظ والمعنى، وهي توكيد لفظي للأولى، وبذلك أصبحت الصلة قوية بين الجملتين لا تحتاج إلى رابط، لأن التوكيد من المؤكد كالشيء الواحد، ومن ثمَّ ترك العطف لعدم صحة عطف الشيء على نفسه.

ومثلها قوله تعالى: ﴿ الم ﴿١﴾ ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ﴿٢﴾ ﴾ [البقرة:١-٢]. فالجملة الثانية ﴿ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ﴾ هي مضمون الجملة الأولى ﴿ ذَٰلِكَ الْكِتَابُ ﴾ إذ معنى ﴿ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ﴾ أنه الكتاب الكامل في الهداية، وذلك لما في تنكير ﴿ هُدًى ﴾ من الإبهام الدال على التفخيم، فهو خبر المبتدأ محذوف تقديره: الكتاب هدى، فهو الهداية نفسها، وهذا بعينه هو المقصود من قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ الْكِتَابُ ﴾ إذ أن معناه: ذلك الكتاب الكامل في الهداية، فهي بمثابة التوكيد اللفظي لسابقتها، ولما كانت الصلة قوية بين الجملتين كانت لا تحتاج إلى رابط، لأن التوكيد من المؤكد كالشيء الواحد، ومن ثم ترك العاطف لعدم صحة عطف الشيء على نفسه.

وفي الآية الثانية: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴿٨﴾ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا ﴾ [البقرة:٨-٩] نجد أن الجملة الثانية ﴿ يُخَادِعُونَ اللَّهَ ﴾ لا تختلف من حيث المعنى عن سابقتها « آمنا » من غير أن يكونوا مؤمنين، فلا فرق في المعنى بين الجملتين، فمعنى الآية الثانية مؤكد لمضمون معنى الأولى توكيداً معنوياً ومن ثم ترك العطف بالواو، لأن اتحاد الجملتين يمنع العطف، لأن الشيء لا يعطف على نفسه.

ومثلها: ﴿ الم ﴿١﴾ ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ فصلت جملة ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ عن ﴿ ذَٰلِكَ

ٱلۡكِتَٰبُ ﴾ لأن الثانية وإن اختلفت في المعنى مع الأولى، ولكنهما متلازمتان، إذ يلزم من بلوغ القرآن درجة الكمال -وهو معنى الأولى- ألا يكون محلاً للريب، فجاءت جملة ﴿ لَا رَيۡبَۛ فِيهِ ﴾ مقررة لهذا المعنى ودافعة توهم أن وصف القرآن بهذا الوصف قد بولغ فيه، فتكون قد أشبهت التوكيد المعنوي، لذلك ترك العاطف، لأن التوكيد، والمؤكد كالشيء الواحد، ولا يجوز عطف الشيء على نفسه.

وفي الآية الثالثة: ﴿ بَلۡ قَالُواْ مِثۡلَ مَا قَالَ ٱلۡأَوَّلُونَ ﴿٨١﴾ قَالُوٓاْ أَءِذَا مِتۡنَا وَكُنَّا تُرَابٗا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبۡعُوثُونَ ﴾ [المؤمنون:٨١-٨٢]فصل بين جملة ﴿ قَالُوٓاْ أَءِذَا مِتۡنَا ﴾ عن جملة﴿ بَلۡ قَالُواْ .... ﴾ لأن الثانية شارحة وموضحة وأوفى بتأدية المعنى من الأولى، فالثانية واقعة موقع بدل الكل من الأولى ، ولذا ترك العطف لقوة الربط بين الجملتين.

وفي الآية الرابعة: ﴿ أَمَدَّكُم بِمَا تَعۡلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنۡعَٰمٖ وَبَنِينَ ﴾ [الشعراء:١٣٢-١٣٣] فصلت الجملة الثانية عن الأولى لأن الثانية بمثابة بدل البعض، لأن ما يعلمونه يشمل ما في الجملة الثانية من النعم الأربع وغيرها من سائر النعم، ومن ثم لم يعطف بين الجملتين بالواو ولقوة الربط بينهما.

ومثله قوله تعالى: ﴿ يُدَبِّرُ ٱلۡأَمۡرَ يُفَصِّلُ ٱلۡأٓيَٰتِ ﴾ [الرعد:٢].

وفي الآية الخامسة: ﴿ وَجَآءَ مِنۡ أَقۡصَا ٱلۡمَدِينَةِ رَجُلٞ يَسۡعَىٰ قَالَ يَٰقَوۡمِ ٱتَّبِعُواْ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ﴿٢٠﴾ ٱتَّبِعُواْ مَن لَّا يَسۡـَٔلُكُمۡ أَجۡرٗا وَهُم مُّهۡتَدُونَ ﴾ [يس:٢٠-٢١]فصلت الجملة الثانية ﴿ ٱتَّبِعُواْ مَن لَّا يَسۡـَٔلُكُمۡ أَجۡرٗا ﴾ عن الأولى ﴿ ٱتَّبِعُواْ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ﴾ لأن الثانية بمنزلة بدل الاشتمال عن الأولى، لأن المراد من الأولى حمل المخاطبين على اتباع الرسل، والجملة الثانية أوفى بهذا، لأن معناها: لا تخسرون شيئاً من دنياكم وتربحون صحة دينكم فيكون لكم جزاء الدنيا والآخرة، فترك العطف بين الجملتين لقوة الربط بينهما.

وفي الآية السادسة: ﴿ فَوَسۡوَسَ إِلَيۡهِ ٱلشَّيۡطَٰنُ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ هَلۡ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلۡخُلۡدِ وَمُلۡكٖ لَّا يَبۡلَىٰ ﴾ [طه:١٢٠] فصلت الجملة الثانية ﴿ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ ﴾ عن الأولى،

لأن الأولى فيها خفاء وإبهام فسـرته الجملة الثانية فكانت منها بمنزلة عطف البيان فترك العطف بينهما لقوة الربط بين الجملتين لأن عطف البيان لا يعطف على متبوعه.

ومثلها قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ نَجَّيْنَٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ ﴾[البقرة:٤٩] فصـلت جملة ﴿يُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ ﴾عن ﴿ يَسُومُونَكُمْ ﴾لأن الثانية موضـحة ومفسـرة للأولى، فكانت بمنزلة عطف البيان، لذلك ترك العطف لقوة الربط بينهما، لأن عطف البيان لا يعطف على متبوعه.

فالموضع الأول من مواضع الفصل، ويسمى « كمال الاتصال »:

أن تتحد الجملتان اتحاداً تاماً بحيث تنزل الثانية من الأولى منزلة نفسـها وذلك في ثلاثة مواضع:

الأول: أن تكون الجملة الثانية مؤكدة للأولى تأكيد لفظياً أو معنوياً.

الثاني: أن تكون الجملة الثانية بدلاً من الأولى بدل كل، أو بعض، أو اشتمال.

الثالث: أن تكون الجملة الثانية بياناً للأولى وإيضاحاً لها.

٢-كمال الانقطاع:

في الآية الأولى: ﴿ وَأَقْسِطُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴾ [الحجرات: ٩] فصـلت الثانية ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴾ عن الأولى ﴿ وَأَقْسِطُوٓاْ ﴾ لأن الأول إنشـائية لفظاً ومعنى، والثانية خبرية لفظاً ومعنى، فبينهما تباين تام وانقطاع كامل مما يسـتوجب الفصـل بينهما، وليس في الفصـل ما يوهم خلاف المقصـود فيجب الوصل، كما في الصورة الثالثة من كمال الاتصال « لا، ويرحمك الله » .

ومثلهـا قولـه تعـالى: ﴿ وَلَا تَسْتَوِى ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ ۚ ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴾ [فصلت:٣٤].

وقد نقل البهاء السـبكي عن أئمة النحو جواز عطف الإنشـاء على الخبر

فقال: « واعلم أن الخبر والإنشـــاء المتمحضـــين لا يعطف أحدهما على الآخر فيجب الفصـــل بلاغة، وأما لغة فاختلفوا فيه، فالجمهور على أنه لا يجوز، واختاره ابن عصفور في شرح الإيضاح، وابن مالك في باب المفعول معه في شرح التسهيل، وجوزه الصفار وطائفة، ونقل الشيخ أبو حيان عن سيبويه جواز عطف المختلفين بالاستفهام والخبر، مثل: هذا زيد، ومن عمرو؟ وقد تكلموا على ذلك في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ ﴾ [الأنعام:١٢١]، وحاصله أن أهل هذا الفن متفقون على منعه، وظاهر كلام النحاة جوازه، ولا خلاف بين الفريقين، لأنه عند من جوزه يجوز لغة ولا يجوز بلاغة » .

فلماذا خالف البلاغيون في هذا النحويين في هذا ومنعوا عطف الإنشـــاء على الخبر مع أن القرآن شاهد بجوازه، والآية تنطق به، ولماذا يفصل السبكي بين اللغة والبلاغة؟! أليست كلتاهما ترجع أولاً في استمداد قواعدها وإرساء أســـسها على آيات القرآن الكريم؟! ثم ما الداعي لأن يقول الســـبكي هذا يجوز بلاغة؟!

وفي المثال الثاني: نجح خالد، « وفقه الله » فصلت الثانية « وفقه الله » عن الأولى، لاختلافهما خبراً وإنشـــاء للتباين التام والانقطاع الكامل بني الجملتين، وليس في الفصل ما يوهم خلاف المقصود.

وفي المثال الثالث:

إنـــما المـــرء بـــأصـــغـــريـــه كـــل امـــرئ رهـــن بـــما لـــديـــه

فمع اتفاق الشـــطرين في الخبرية، فصـــل الشـــطر الثاني عن الأول، لعدم التناسب بينهما، وامتناع الجهة الجامعة.

ومثله قول الشاعر:

الـفـقـر فـيـما جَـاوَزَ الـكـفـافـا مـن اتـقـى الله رَجَـا وخـافـا

وإنما وجب ترك العطف لكمال الانقطاع، لأن العطف يكون للجمع بين

الشـــيئين والربط بينهما، ولا يكون ذلك في المعنيين إذا كان بينهما غاية التباين كما في الأمثلة السابقة.

فالموضع الثاني من مواضع الفصل، ويسمى « كمال الانقطاع » وهو:

أن يكون بين الجملتين تباين تام، وذلك في ثلاث صور:

اختلافهما خبراً وإنشـــاء لفظاً ومعنى كالآية الأولى، أو معنى فقط كالمثال الثاني أو لا تكون بينهما مناســبة ما، كالمثال الثالث، بشــرط ألا يوهم الفصــل خلاف المقصود.

٣-شبه كمال الاتصال:

في الآية الكريمة ﴿ قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ ﴾[هود:٤٩] فصــلت الجملة الثانية ﴿ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ ﴾عن الأولى ﴿ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ۖ ﴾لأن الثانية وقعت جواباً لســؤال الجملة الأولى وهو: كيف لا يكون من أهلي وهو ابني؟ فكان الجواب عن ذلك: إنه عمل غير صـــالح، فالجملة الثانية مرتبطة بالأولى ارتباطاً وثيقاً كما يرتبط الجواب بالســؤال، ولهذا ترك العطف لأن الجواب لا يعطف على السؤال.

ومثله قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِىٓ ۚ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ ﴾ [يوســف:٥٣] ففصـــلت الجملة الثانية ﴿ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ ﴾ عن الأولى، لأنها واقعة في جواب سؤال مقدر، وكأنه قيل: هل النفس أمارة بالسوء؟ فقيل؛ إن النفس لأمارة بالسوء.

« ومنه كل ما ورد في القرآن الكريم من الجمل المصـــدرة بلفظ « قال » مفصــولاً عما قبله، مثل قوله تعالى: ﴿ هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ ﴿٢٤﴾ إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَيْهِ فَقَالُوا۟ سَلَٰمًا ۖ قَالَ سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ ﴿٢٥﴾ فَرَاغَ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ فَجَآءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ ﴿٢٦﴾ فَقَرَّبَهُۥٓ إِلَيْهِمْ قَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ ﴿٢٧﴾ فَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً ۖ قَالُوا۟ لَا تَخَفْ ﴾[الذاريات:٢٤-٢٨]، فجاء ذلك كله على تقدير السؤال والجواب » .

ولا يصــار إلى هذا الأسـلوب إلا لاعتبارات لطيفة، كإغناء السـامع عن أن

يسأل والقصد إلى الإيجاز.

فالموضع الثالث من مواضع الفصل يسمى « شبه كمال الاتصال » وهو:

أن تكون الجملة الثانية جواباً عن سؤال يفهم من الجملة الأولى، فتفصل الثانية عن الأولى كما يفصل الجواب عن السؤال لما بينهما من الاتصال.

ويسمى فصل الجملة الثانية عن الأولى استئنافاً، والجملة الثانية تسمى مستأنفة.

٤-شبه كمال الانقطاع:

في قول الشاعر:

وتَظَنُّ سَلمى أنني أبْغى بها بدلاً، أرَاها في الضلال تهيم

فصل في البيت بين الجملة الثانية « أراها في الضلال تهيم » عن الأولى « وتظن سلمى » مع وجود الجهة الجامعة بين الجملتين، وذلك لئلا يتوهم السامع أنها معطوفة على جملة « أبغى بها بدلاً » لقربها منها، فتكون حينئذ من مظنونات سلمى، ويصير المعنى: أن سلمى تظن أنني أبغى بها بدلاً، وتظن أيضاً أنني أظنها تهيم في الضلال، وليس هذا مراد الشاعر، بل يريد: أن سلمى مخطئة في زعمها أنني أبغى بدلاً.

ومثله قول الآخر:

يقولون: إني أحمل الضيم عندهم أعوذُ بربِّي أن يُضَام نَظِيري

فصلت جملة « أعوذ بربي » عن جملة « يقولون » لئلا يتوهم عطفها على جملة « إني أحمل » فيكون من مقولهم فيفسد المعنى.

و هذا البيت والذي قبله يحتمل الاستئناف فيكون من قبيل شبه كمال الاتصال وتقدير السؤال في البيت الأول: كيف تراها في هذا الظن أمصيبة أم مخطئة؟ فيجاب: أراها في الضلال تهيم، وتقديره في الثاني: وهل ما يقولونه من أنك تتحمل الضيم صحيح؟ فيجاب: أعوذ. إلخ.

فالموضع الرابع يسمى « شبه كمال الانقطاع » وهو:

أن تسبق جملة بجملتين يصح عطفها على إحداهما، ولا يصح عطفها على الأخرى، لفساد المعنى، فيترك العطف كلية دفعاً لتوهم ان تكون الجملة معطوفة على التي لا يصح العطف عليها، كما في البيتين.

٥-التوسط بين الكمالين مع قيام المانع من الوصل:

أشرنا فيما سبق إلى أن الموضع الأول من الوصل: أن يكون للجملة الأولى حكم إعرابي وأريد تشريك الثانية فيه، وكانت المناسبة موجودة ولا مانع من الوصل، كما في قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ يَقۡبِضُ وَيَبۡصُۜطُ ﴾ فإذا كان هناك مانع من الوصل، بأن كان للجملة الأولى حكم ولم يقصد تشريك الجملة الثانية فيه، وجب الفصل كقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا خَلَوۡاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمۡ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمۡ إِنَّمَا نَحۡنُ مُسۡتَهۡزِءُونَ ١٤ ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ ﴾ [البقرة:١٤-١٥] فقد فصلت جملة ﴿ ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ ﴾ عن جملة ﴿ إِنَّا مَعَكُمۡ ﴾ مع التناسب ووجود الجامع بينهما المصحح للعطف -لوجود المانع. وهو أنه لم يقصد تشريك جملة ﴿ ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ ﴾ لجملة ﴿ إِنَّا مَعَكُمۡ ﴾ في الحكم الإعرابي -وهو أنها مقول القول- فيقتضي ذلك أن جملة : ﴿ ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ ﴾ تكون من مقول المنافقين، وهي ليست كذلك، بل هي من كلام الله سبحانه، ولذلك فصل بينهما.

وكذلك لا يصح عطفها على جملة ﴿ قَالُوٓاْ ﴾ فقد فصل بين الجملتين لأن جملة ﴿ قَالُوٓاْ ﴾ مقيدة بوقت خلوهم إلى شياطينهم، فهم لا يقولون: ﴿ إِنَّمَا نَحۡنُ مُسۡتَهۡزِءُونَ ﴾ إلا وقت خلوهم إلى شياطينهم، أما جملة ﴿ ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ ﴾ فغير مقيدة بهذا القيد، ولذلك فصل بينهما، ولو ذكرت الواو لشاركت الجملة الأولى في قيدها، ولكان المعنى على الوصل: أن استهزاء الله بهم مقيد بوقت خلوهم إلى شياطينهم، مع أن المعروف أن استهزاء الله بهم دائم في كل حال، ولذلك وجب الفصل في كلا الجملتين، ويحتمل أن تكون من قبيل الاستئناف (شبه كمال الاتصال).

وهذا الموضع يسميه البلاغيون « التوسط بين الكمالين مع قيام المانع من الوصل » .

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لَّا يَشْعُرُونَ ﴾ [البقرة:١١-١٢] فصلت جملة ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ ﴾ عن جملة ﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾ مع الصلة القوية التي تصحح العطف لوجود المانع، وهو أنه لم يقصد تشريك الجملة الثانية مع الأولى في الحكم وهو أنها مقول القول لذلك فصلت الجملة الثانية، لأنها من كلام الله. وليست من كلام المنافقين، ولو عطفت لكانت من كلام المنافقين، ويفسد المعنى.

فالموضع الخامس من مواضع الفصل يسمى « التوسط بين الكمالين مع قيام المانع من الوصل » وهو:

أن تكون الجملتان متفقتين خبراً أو إنشاء وبينهما رابطة قوية، لكن يمنع من العطف مانع، وذلك بأن يكون للجملة الأولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثانية، وذلك كالآيات السابقة.

الخلاصة:

مواضع الفصل خمسة:

١-كمال الاتصال:

أن تتحد الجملتان اتحاداً تاماً بحيث تنزل الثانية من الأولى منزلة نفسها وذلك في ثلاثة مواضع.

أ)أن تكون الجملة الثانية مؤكدة للأولى تأكيداً لفظياً، أو معنوياً.

ب)أن تكون الجملة الثانية بدلاً من الأول بدلكل، أو بعض، أو اشتمال.

ج-أن تكون الجملة الثانية بياناً للأولى وإيضاحاً لها.

٢-كمال الانقطاع:

أن يكون بين الجملتين تباين تام، وذلك في ثلاث صور:

اختلاف الجملتين خبراً وإنشـــاء لفظاً ومعنى، أو معنى فقط، أو لا تكون بينهما مناسبة، بشرط ألا يوهم الفصل خلاف المقصود.

٣-شبه كمال الاتصال:

أن تكون الجملة الثانية جواباً عن سؤال يفهم من الأولى، فتفصل الثانية عن الأولى، كما يفصل الجواب عن السؤال، لما بينهما من الاتصال.

٤-شبه كمال الانقطاع:

أن تسبق جملة بجملتين يصح عطفها على إحداهما، ولا يصح عطفها على الأخرى، لفســاد المعنى فيترك العطف كلية دفعاً لتوهم أن تكون الجملة معطوفة على التي لا يصح العطف عليها.

٥-التوسط بين الكمالين مع قيام المانع من الوصل:

أن تكون الجملتان متفقتين خبراً أو إنشـــاء وبينهما رابطة، لكن يمنع من العطف مانع، وذلك بأن يكون للجملة الأولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثانية.

٢ ـ الإيجاز و الإطناب و المساواة

فالإيجاز لغة: التقصير، وفي الاصطلاح: اندراج المعاني المتكاثرة تحت اللفظ القليل.

وهو نوعان: إيجاز حذف، وإيجاز قِصَر.

إيجاز الحذف.

هو التعبير عن المعاني الكثيرة في عبارة أقل منها بحذف شيء من التركيب مع عدم الإخلال بالمعنى، فإن لم يف اللفظ بالمعنى كان إخلالاً، كقوله عروة بن الورد:

عجبتُ لهم إذ يقتلون نُفوسهم ومَقتلُهم عند الوَغَى كان أعذَرَا

فالشاعر يريد: يقتلون نفوسهم في السلم، ولفظ البيت لا يدل عليه، فصار ذلك إخلالاً، لا إيجازاً.

والحذف إما أن يكون حرفاً، أو مفرداً، أو جملة، أو أكثر من جملة.

أ)**حذف الحرف**: مثل قوله تعالى: ﴿ قَالَتْ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴾ [مريم:٢٠]، الأصل: ولم أكن، فحذفت النون تخفيفاً.

ب)**حذف المفرد:** وهو أوسع مجالاً، والأكثر استعمالاً، وله صور كثيرة منها:

١-حذف المسند إليه، والمسند، والمفعول، وقد سبق الحديث عنها في أحوال أجزاء الجملة.

٢-حذف المضاف: وحذف المضاف كثير في القرآن، وقد أحصى عزالدين ابن عبدالسلام ما حذف من مضافات في القرآن الكريم، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَجَٰهِدُوا۟ فِى ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِۦ ﴾[الحج:٧٨] أي في سبيل الله، وقوله تعالى: ﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً ۚ صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ [البقرة:١٧١] وأصل الجمل: ومثل داعي الذين كفروا كمثل الذي ينعق بمالا

يسمع، ثم حذف المضاف وهو داعي، رفعاً لشأنه في اللفظ عن أن يقرن بهذا الذي ينعق بمالا يسمع.

٣-حذف المضاف إليه: كقوله تعالى: ﴿ وَوَٰعَدۡنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيۡلَةٗ وَأَتۡمَمۡنَٰهَا بِعَشۡرٖ ﴾ [الأعراف:١٤٢] أي بعشر ليال، وقوله: ﴿ لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُ ﴾ [الروم:٤] أي من قبل ذلك ومن بعده.

٤-حذف الموصوف: كقوله تعالى: ﴿ وَعِندَهُمۡ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرۡفِ أَتۡرَابٌ ﴾ [ص:٥٢] أي حور قاصرات الطرف، وقوله: ﴿ فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٌ أَضَاعُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّبَعُواْ ٱلشَّهَوَٰتِۖ فَسَوۡفَ يَلۡقَوۡنَ غَيّٗا ٥٩ إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدۡخُلُونَ ٱلۡجَنَّةَ وَلَا يُظۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا ﴾ [مريم:٥٩-٦٠] أي عملاً صالحاً، فالعرف العربي في السياق اللغوي يقبل مثل هذا الحذف، لأن الصفة لشيوعها يكتفي بها عن الموصوف.

٥-حذف الصفة: مثل قوله تعالى: ﴿ أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتۡ لِمَسَٰكِينَ يَعۡمَلُونَ فِي ٱلۡبَحۡرِ فَأَرَدتُّ أَنۡ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٞ يَأۡخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصۡبٗا ﴾ [الكهف:٧٩] أي سفينة سليمة بدليل قوله: ﴿ فَأَرَدتُّ أَنۡ أَعِيبَهَا ﴾.

وقوله تعالى: ﴿ بِفَٰكِهَةٖ كَثِيرَةٖ وَشَرَابٖ ﴾ [ص:٥١] أي وشراب بدليل ما قبله.

٦-حذف القسم: مثل قوله تعالى: ﴿ ۞ لَّئِن لَّمۡ يَنتَهِ ٱلۡمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٞ وَٱلۡمُرۡجِفُونَ فِي ٱلۡمَدِينَةِ لَنُغۡرِيَنَّكَ بِهِمۡ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَآ إِلَّا قَلِيلٗا ﴾ [الأحزاب:٦٠] أي والله لئن لم ينته... إلخ.

٧-حذف جواب القسم: وهو كثير في القرآن كقوله تعالى: ﴿ وَٱلۡفَجۡرِ ١ وَلَيَالٍ عَشۡرٖ ٢ وَٱلشَّفۡعِ وَٱلۡوَتۡرِ ٣ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ ٤ هَلۡ فِي ذَٰلِكَ قَسَمٞ لِّذِي حِجۡرٍ ﴾ [الفجر:١-٥]وتقديره الجواب: لتبعثن يا كفار مكة.

٨-حذف الشرط: كقوله تعالى: ﴿ قُلۡ إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ﴾ [آل عمران:٣١] أي فإن تتعبوني يحببكم الله، وقوله: ﴿ فَٱتَّبِعۡنِيٓ أَهۡدِكَ صِرَٰطٗا سَوِيّٗا ﴾ [مريم:٤٣] أي فإن تتبعني أهدك صراطاً سوياً.

٩-حذف جواب الشرط: وحذفه قد يكون لمجرد الاختصار كقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّقُواْ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيكُمۡ وَمَا خَلۡفَكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تُرۡحَمُونَ ﴿٤٥﴾ وَمَا تَأۡتِيهِم مِّنۡ ءَايَةٖ مِّنۡ ءَايَٰتِ رَبِّهِمۡ إِلَّا كَانُواْ عَنۡهَا مُعۡرِضِينَ ﴾ [يس:٤٥-٤٦].

كما يكون حذفه للدلالة على أنه شيء لا يحيط به الوصف، قصداً للمبالغة، كقوله تعالى: ﴿ وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ رَبَّهُمۡ إِلَى ٱلۡجَنَّةِ زُمَرًاۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ﴾ [الزمر:٧٣] كأنه قيل: قد حصلوا على النعيم المقيم الذي لا يشوبه التنغيص والتكدير، وإنما صار هذا الحذف هنا في مثل هذا أبلغ من الذكر، لأن النفس تذهب فيه كل مذهب، ولو ذكر الجواب لقصر على الوجه الذي تضمنته العبارة، فحذف الجواب في قولك: « لو رأيت علياً بين الصفين، أبلغ من الذكر لما بيناه » .

١٠-حذف المعطوف: كقوله تعالى: ﴿ ۞ وَإِذِ ٱسۡتَسۡقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوۡمِهِۦ فَقُلۡنَا ٱضۡرِب بِّعَصَاكَ ٱلۡحَجَرَۖ فَٱنفَجَرَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنٗا ﴾[البقرة:٦٠] والتقدير: فضرب فانفجرت، فحذف السبب وذكر المسبب.

ج)حذف أكثر من جملة: كقوله تعالى: ﴿ أَنَا۠ أُنَبِّئُكُم بِتَأۡوِيلِهِۦ فَأَرۡسِلُونِ ﴿٤٥﴾ يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ ﴾ [يوسف:٤٥-٤٦] فقد حذف هنا تفصيلات جزئية تعرف من السياق، وفي تخطيها وصول إلى العناصر الجوهرية في القصة، وفي هذا ما ينبئ عن اللهفة إلى تجلية هذا الأمر، ويكشف عن تلك الحيرة التي وقعت في محيط الملك، وعصفت بكل شيء حوله، والتقدير: فأرسلوني إلى يوسف لأستعبره الرؤيا، فأتاه، وقال له: يوسف أيها الصديق.

ومثله قوله تعالى: ﴿ فَقُلۡنَا ٱذۡهَبَآ إِلَى ٱلۡقَوۡمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا فَدَمَّرۡنَٰهُمۡ تَدۡمِيرٗا ﴾ [الفرقان:٣٦] أي فأتياهم، فأبلغاهم الرسالة، فكذبوهما، فدمرناهم تدميرا، ويكثر حف الجمل في القرآن الكريم ولاسيما في أسلوبه القصصي.

إيجاز القِصَرْ.

وهو تضمين العبارات القصيرة معاني كثيرة من غير حذف، فالألفاظ

تتفجر منها شحنات نفسية، ودلالات هامشية، تتآزر في بيان المضمون، وقد ذكر صاحب الطراز من أمثلته قوله تعالى: ﴿ خُذِ ٱلۡعَفۡوَ وَأۡمُرۡ بِٱلۡعُرۡفِ وَأَعۡرِضۡ عَنِ ٱلۡجَٰهِلِينَ ﴾ [الأعراف:١٩٩] « فقد جمع في هذه الآية جميع مكارم الأخلاق لأن في « العفو » الصفح عمن أساء، والرفق في كل الأمور، والمسامحة والإغضاء، وفي قوله: وأمر بالعرف صلة الأرحام، ومنع اللسان عن الكذب والغيبة، وغض الطرف عن كل محرم، وغير ذلك، وفي « الإعراض عن الجهال » : الصبر والحلم وكظم الغيظ، فهذه الألفاظ وإن قلت، فقد أنافت معانيها على الغاية، ولم تقف على حد ونهاية، وهذا النوع هو أعلى طبقات الفصاحة مكاناً، وأعوزها إمكاناً.

ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ ﴾ [البقرة:١٧٩] فانظر إلى هذه اللفظة الجميلة، كم يندرج تحتها من المعاني التي لا يمكن حصرها، ولا ينتهي أحد إلى ضبطها، فأين هذه عما أثر عن العرب من قولهم، « القتل أنفى للقتل » ، وقد تميزت الآية عنه بوجوه ثلاثة، أما أولاً: « فلأن قوله: ﴿ ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ ﴾ لفظتان، وما نقل عنهم فيه أربع كلمات، وأما ثانياً: فالتكرير فيما قالوه، وليس في الآية تكرير، وأما ثالثاً: فلأنه ليس كل قتل نافياً للقتل وإنما يكون نافياً إذا كان على جهة القصاص » .

ومنه قوله تعالى: ﴿ أَلَا لَهُ ٱلۡخَلۡقُ وَٱلۡأَمۡرُ ﴾[الأعراف:٥٤] فقد دلت هذه العبارة على استقصاء جميع الأشياء والشؤون حتى روي أن ابن عمر رضي الله عنه قرأها فقال: من بقي له شيء فليطلبه.

وقوله تعالى في وصف حادثة انتهاء الطوفان: ﴿ وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ وَٱسۡتَوَتۡ عَلَى ٱلۡجُودِيِّۖ وَقِيلَ بُعۡدٗا لِّلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [هود:٤٤] فقد اقتص الله القصة مستوعبة بحيث لم يخل منها بشيء في أخصر عبارة.

وعقد ابن قتيبة باباً تحت عنوان « باب تكرار الكلام والزيادة فيه» ورأى أن من مذاهب العرب -التكرار- إرادة التوكيد والإفهام ، كما أن من مذاهبهم

الاختصار إرادة التخفيف والإيجاز.

والإطناب: مصدر أطنب في كلامه، إذا بالغ فيه وطول ذبوله، واصطلاحاً: زيادة اللفظ على المعنى لفائدة.

فإن لم تكن الزيادة لفائدة، فإن كانت الزيادة غير متعينة -كالمترادفين- مثل الكَذِب والمَيْن، وأقوى وأقفَر، والنأى والبعد، وسباحة وعوم، ونعاس ونوم، سمى ذلك تطويلاً، ومنه قول الشاعر:

ألا حَبَّذَا هندٌ وأرضٌ هندٌ وهندٌ أتى من دونها النَّأى والبعْدُ

فقوله: « النأى والبعد » تطويل، لأن اللفظين بمعنى واحد، ولا فائدة في الجمع بينهما، ولم يتعين أحدهما للزيادة.

وإن كان الزائد متعيناً، سمي حشوا -وكلاهما بعيد عن مواطن البلاغة- وهذا الحشو نوعان:

أ)ما يفسد المعنى به، كقول أبي الطيب في رثاء غلام لسيف الدولة:

ولا فضل فيها للشجاعة والندى وصبر الفتى لولا لقاء شعوب

فالمعنى: أنه لا خير في الحياة (للشجاعة والصبر) لولا الموت، وهذا صحيح لأنهما إنما عدا من الفضائل ما فيهما من الإقدام على الموت واحتمال المكاره، ولو علم الإنسان أنه خالد في الدنيا لهان عليه اقتحام المخاطر، كما أنه لو أيقن زوال المكروه لصبر لوثوقه بالخلاص.

أما (الندى) فعلى العكس، فمن أيقن بالموت، وأنه سيترك المال لغيره، هان عليه بذله -فيكون لا فضل له فيه- وإذا فَنَظْمُ « الندى » في سياق الحديث عن (الشجاعة والصبر) لا يستقيم -فهو مفسد للمعنى-.

ب)مالا يفسد به المعنى، كقولهم: عمى العينين، ومنه قول الشاعر:

ذكرت أخي فعاودني صداع الرأس والوصب

فذكر (الرأس) مع الصداع حشو، لأنه لا يكون في غيره من الأعضاء.

وللإطناب مواضع شتى، منها:

١-الإيضاح بعد الإبهام:

وذلك لإظهار المعنى في صورتين إحداهما مجملة، والثانية مفصلة، وبذلك يتمكن المعنى في نفس السامع فضل تمكن، كقوله تعالى: ﴿ وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ ﴾ [الحجر:٦٦] فكلمة « الأمر » فصلت بالجملة ﴿ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ ﴾ وتقريراً لهذا المعنى ذكر مرتين.

وقوله: ﴿ فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ ٱلشَّيْطَٰنُ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ ﴾ [طه: ١٢٠] « فالوسوسة » فصلت بالجملة بعدها « قال: يا آدم .. الآية » توضيحاً للإبهام قبلها.

الأول: « أسلوب نعم وبئس » في قولنا: نعم الطالب زيدٌ، إذا أعربنا المخصص بالمدح خبراً لمبتدأ محذوف فيكون في الأسلوب جملتان إحداهما مفسرة للأخرى إذا لو أريد الاختصار لقيل: نعم زيدٌ، بدلاً من أن يقال: نعم الطالب زيدٌ.

ووجه حسنه خلاف الإيضاح بعد الإبهام، إبراز هذا الأسلوب في معرض التوسط بين الإيجاز والإطناب، نظراً إلى إطنابه من وجه، وإيجاره من وجه، ويزيد على هذا إيهام الجمع بين المتنافيين.

الثاني: التوشيع:

وهو أن يؤتى في عجز الكلام غالباً بمثنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الأول، كقول الرسول ﷺ « يشيب ابن آدم وتشب معه خصلتان: الحرص، وطول الأمل» وقد يكون المثنى في أول الكلام، كقوله أيضاً: « منهومان لا يشبعان: طالب علم، وطال مال »[١].

٢-التَّكرار:

---

(١) خزانة الأدب ٢١١، التحرير والتحبير جـ ٣١٦/٢.=

ويأتي لتقرير المعنى في كقوله تعالى: ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٣ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ [التكاثر: ٣- ٤] فتأكيد الإنذار بالتكرار أبلغ تأثيراً، وأشد تخويفاً وقوله: ﴿ فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝٥ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ [الشرح: ٥- ٦].

وكرر القرآن في سورة الرحمن نيفا وثلاثين مرة قوله تعالى: ﴿ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ متسائلاً عما يستطيع أن ينكره الجن والإنس مما أولاهما الله من نعم فلعل في هذا السؤال المتكرر ما يثير في نفس سامعيه اليقين بأنه ليس من الصواب نكران نعم تكررت، وآلاء توالت.

« وقد يبدو أن لا وجه لهذا التساؤل بعد بعض آيات السورة، مثل قوله تعالى: ﴿ هَٰذِهِۦ جَهَنَّمُ ٱلَّتِى يُكَذِّبُ بِهَا ٱلْمُجْرِمُونَ ۝٤٣ يَطُوفُونَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ حَمِيمٍ ءَانٍ ﴾ [الرحمن: ٤٣- ٤٤]، وقوله: ﴿ يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ وَنُحَاسٌ فَلَا تَنتَصِرَانِ ۝٣٥ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ [الرحمن:٤٤] ولكن بالتأمل في الآيات نرى أن « جهنم والعذاب » وإن لم يكونا من آلاء الله ونعمه، فإن ذكر الله لهما، ووصفه جهنم والعذاب للإنس والجن على طريقة الزجر عن المعاصي والترغيب في الطاعات من الآلاء والنعم » .

وكررت في سورة المرسلات تلك الجمل المنذرة وهي قوله: ﴿ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴾ [المرسلات:١٩] ففي هذا التكرار ما يوحى بالرهبة ويملأ القلب رعباً من التكذيب بهذا اليوم.

٣-ذكر الخاص بعد العام، وعكسه:

كقوله تعالى: ﴿ تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا ﴾ [القدر:٤] فقد خص الله تعالى: « الروح » وهو جبريل بالذكر مع أنه داخل في عموم الملائكة تكريماً له، وتعظيماً لشأنه، وقد ذكر مرتين مرة مندرجاً تحت العام، وأخرى وحده.

وقوله تعالى: ﴿ رَّبِّ ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِىَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَلَا تَزِدِ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا تَبَارًا ﴾ [نوح:٢٨] فالمؤمنون والمؤمنات لفظان عامان يدخل فيهما من ذكر قبل ذلك، وذلك لإفادة العموم مع العناية بالخاص، وقد ذكر مرتين

وحده، وأخرى مندرجاً تحت العام.

٤-الإيغال:

وهو ختم الكلام -نثراً أو شـــعراً- بما يفيد فائدة يتم المعنى بدونها، وهذه الفائدة متنوعة، فمنها:

أ)الحث والترغيب: كقوله تعالى: ﴿ وَجَآءَ مِنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَىٰ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُوا۟ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٢٠﴾ ٱتَّبِعُوا۟ مَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ أَجْرًا وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴾ [يـس:٢٠-٢١] فجملة ﴿ وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴾ إيغال، لأن المعنى يتم بدونها -لأن الرســـل مهتدون قطعاً، فذكر ذلك تصريح بما هو معلوم، إلا أن التصريح بذكر الاهتداء فيه حث وترغيب على اتباعهم والاقتداء بهم، فالإنسان إذا اتبع هؤلاء لم يخسر شيئاً من دينه أو دنياه.

ب)زيادة المبالغة والتوكيد، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ وَلَا تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ ٱلدُّعَآءَ إِذَا وَلَّوْا۟ مُدْبِرِينَ ﴾ [النمل:٨٠]، وقوله: ﴿ أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ [المائدة:٥٠]، وقوله: ﴿ فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾ [الذاريات:٢٣]. فهذه الفواصـــل لم تتمم ما قبلها، لأنه جاء تاماً، ولكنها زادته مبالغة وتوكيداً في مقام اقتضى ذلك.

ج)المبالغة في التشبيه: كقول الشاعر:

وإنْ صـــخـراً لـتـأتـم الهـداة بـه كـأنـه عـلـم في رأســـه نـارُ

فقولها: « في رأســـه نار » إيغال، وهي زيادة للمبالغة في التشـــبيه، لأن قولها: « كأنه علم » واف بالغرض، ولكنها لم تكتف بمجمل المشبه به جبلاً، بل زادت فجعلته في رأسه نار، لما في ذلك من زيادة الانكشاف والوضوح.

د) تحقيق التشبيع والتساوي بين الطرفين في وجه الشبه، كقول الشاعر:

حَمَلْتُ رُدَيْنِيًّا كأن سِـــنانَه سَـــنَا لهبٍ لم يَتَّصِـــلْ بدُخَانِ[٢]

---

(٢) الرديني: رمح منسوب إلى امرأة تسمى ردينة مشهورة بتقويم الرماح.=

فقوله: « لم يتصل بدخان » زيادة أتى بها للتسوية بين الطرفين في وجه الشبه، وذلك لأن سنان الرمح أكثر شبهاً بضوء اللهب الذي لم يتصل بدخانه.

٥- التذييل:

وهو تعقيب الجملة بجملة أخرى مستقلة تشتمل على معناها للتأكيد وهو نوعان: الأول: ضرب يجري مجرى المثل، وذلك بأن يقصد بالجملة الثانية حكم مستقل عما قبله، جار مجرى الأمثال في فشو الاستعمال، مثل قوله تعالى: ﴿ وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ ۚ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا ﴾ [الإسراء: ٨١] فقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا ﴾ تذييل أتى به لتأكيد الجملة قبله، وهو جارٍ مجرى المثل.

ومثله قوله تعالى: ﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ ۚ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ ۖ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ وَٱلْقُرْءَانِ ۚ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ مِنَ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة: ١١١] ففي الآية تذييلان: الأول: قبلها، والآخر قوله: ﴿ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ مِنَ ٱللَّهِ ﴾ فخرج هذا الكلام مخرج المثل السائر لتحقيق ما تقدمه، فهو تذييل ثان للتذييل الأول. ومنه قول النابغة:

ولسْتَ بمستبقٍ أخًا لا تَلُمُّه ... على شعَثٍ - أيُّ الرجالِ المهذَّبُ؟[٣]

الثاني: وهو ضرب لا يجري مجرى المثل، فهو لا يستقل بمعناه، وإنما يتوقف على ما قبله، كقوله تعالى: ﴿ فَأَعْرَضُوا۟ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ ٱلْعَرِمِ وَبَدَّلْنَٰهُم بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتَىْ أُكُلٍ خَمْطٍ وَأَثْلٍ وَشَىْءٍ مِّن سِدْرٍ قَلِيلٍ ﴾ [سبأ: ١٦- ١٧]، قوله: « وهل نجازي إلا الكفور؟ » تذييل غير جار مجرى المثل، لأن معناه لا يفهم إلا بما قبله.

وقد اجتمع النوعان في قوله تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ ۖ أَفَإِين مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ ﴿٣٤﴾ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ﴾ [الأنبياء: ٣٤- ٣٥] فجملة ﴿ أَفَإِين مِّتَّ

---

(٣) =

فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ ﴾ ؟ تذييل غير جار مجرى المثل، وجملة ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ﴾ تذييل جار مجرى المثل.

وبهذا نرى أن « التذييل » أعم من الإيغال من جهة أن التذييل يكون في آخر الكلام وفي أثنائه، أما « الإيغال » فلا يكون إلا في آخر الكلام، وهو أخص من الإيغال من جهة أن الإيغال قد يكون بغير الجملة، وقد يكون لغير التوكيد.

٦- التكميل:

ويسمى « الاحتراس »: وهو أن يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفع ذلك الإيهام، وقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ [المائدة: ٥٤] فلما كان في وقوله تعالى: ﴿ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ يوهم أم يكون ذلك لضعفهم - دفع ذلك الوهم بقوله: ﴿ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ ففي ذلك تنبيه على أن تلك الذلة في جانب المؤمنين ليست إلا تواضعاً منهم، بدليل أنهم أعزة على الكافرين. وقوله تعالى: ﴿ وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِى جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ ﴾[النمل: ١٢] فقوله ﴿ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ ﴾احتراس من البهق والبرص.

وثبت أن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال: كنت أكتب لرسول الله ﷺ « لا يستوي القاعدون من المؤمنين، والمجاهدون في سبيل الله » فجاء عبدالله بن أم مكتوم، فقال: يا رسول الله، إني أحب الجهاد في سبيل الله، ولكن بي من العذر ما ترى.

قال زيد: فثقلت فخِذُ رسول الله ﷺ على فخذي حتى خشيت أن ترضها، ثم قال: اكتب: ﴿ لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُو۟لِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ [النساء:٩٥].

فالآية بصورتها الأولى توهم أن القاعد بعذر داخل في مفهوم عدم الاستواء المذكور، فأتى بجملة ﴿ لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُو۟لِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ لترفع هذا الوهم.

ومنه قول الشاعر:

فسقى ديارك -غير مفسدها- صوب الربيع وديمة تهمي

فلما كان من المطر ما يخرب الديار ويفسدها -أتى بقوله: « غير مفسدها » احتراساً عن هذا الوهم.

٧-التتميم:

هو أن يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضله، كقوله تعالى: ﴿ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ ﴾ [البقرة:١٧٧] فقوله: ﴿ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ﴾ تتميم، لأن المعنى تم قبلها، ومثله قوله تعالى: ﴿ مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾تتميم، لأن المعنى يتم بقوله: تنفقوا، ومنه قول الشاعر:

من يلقَ يوماً -على عِلاته- هرِماً يَلقَ السَّماحة منه والنَّدى خُلِقَا

٨-الاعتراض:

وهو أن يؤتى في أثناء الكلام، أو بين كلامين متصلين في المعنى -بجملة أو أكثر- لا محل لها من الإعراب لفائدة سوى دفع الإبهام.

وهو يأتي لأغراض ، منها:

أ)التنزيه: كما في قوله تعالى: ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ﴾ [النحل:٥٧] فجملة ﴿ سُبْحَٰنَهُۥ ﴾ معترضة للمبادرة إلى تنزيه الله عن اتخاذ البنات و﴿ سُبْحَٰنَهُۥ ﴾ واقعة موقع المصدر الذي هو التنزيه، فكأنه قيل: أنزهه تنزيهاً.

ب)التعظيم: كقوله تعالى: ﴿ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴿٧٥﴾ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ [الواقعة:٧٥-٧٦] ففي قوله: ﴿ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴿٧٥﴾ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ ﴿ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ - لَّوْ تَعْلَمُونَ - عَظِيمٌ ﴾ اعتراضان: الأول: إنه لقسم عظيم، والثاني: ﴿ لَّوْ تَعْلَمُونَ ﴾ وقد أريد بهما تعظيم القسم وتفخيم أمره، وفي ذلك تعظيم للمقسم عليه -وهو القرآن- والتنويه برفعة شأنه.

ج)التقرير في نفس السامع: كقوله تعالى: ﴿ تَٱللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُم مَّا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا كُنَّا سَٰرِقِينَ ﴾ [يوسف:٧٣] فالجملة ﴿ لَقَدْ عَلِمْتُم ﴾ معترضة بين القسم

والجواب، لتقرير علمهم بالبراءة عن الفساد والبعد عن تهمة السرقة.

د)الدعاء: كقول الشاعر:

إن الثمانين -وبُلِّغْتَها- قد أحْوَجت سمعي إلى تُرجُمانِ

يشكو الشاعر ضعف سمعه بسبب الكبر حتى صار يحتاج إلى من يكرر له القول ليسمعه، وجملة « وبلغتها » اعتراض أتى به في أثناء الكلام لقصد الدعاء للمخاطب بطول العمر.

وجاء الاعتراض بأكثر من جملة، كما في قوله تعالى: ﴿ قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ ۖ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ ﴾ [آل عمران:٣٦]، فقوله: ﴿ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ ۖ ﴾ ليس من قول أم مريم، و هذا اعتراض بأكثر من جملة وقع بين قوليها تسلية وتطييباً لخاطرها.

وللإطناب مقامات أخرى، كما في مقامات الذكر السابقة في أحوال المسند إليه.

المساواة:

هي التعبير عن المعنى المقصود، بلفظ مساو له بحسب متعارف الأوساط الذين لم ترتق درجتهم إلى حد البلاغة ولم تنحط بهم إلى حد العيّ والحصر، كقوله تعالى: ﴿ وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ ﴾[فاطر:٤٣]، وقوله: ﴿ مَن كَفَرَ فَعَلَيْهِ كُفْرُهُۥ ﴾[الروم:٤٤]، وقوله: ﴿ كُلُّ ٱمْرِئٍۭ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ ﴾[الطور:١٢]، وقوله: ﴿ وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ ﴾ [البقرة:٢٣٦].

وقوله ﷺ: « الحلال بيّن، والحرام بيّن، وبينهما مشَبَّهات » وقوله: « إنما الأعمال بالنيات » وقول النابغة:

فإنك كاللَّيل الذي هُو مُدْركِي وإنْ خِلتُ أن المنتآى عنك واسعُ

ولا يعد الكلام بليغاً في أية صورة من صور « الإيجاز والإطناب والمساواة » إلا إذا كان موافقاً لمقتضى الحال، فإن كان المقام للإيجاز وعدل

عنه إلى الإطناب، لم يكن الكلام بليغاً.

يقول ابن قتيبة في معرض الإيجاز: « وليس هذا بمحمود في كل موضع، ولا بمختار في كل كتاب، بل لكل مقام مقال، ولو كان الإيجاز محموداً في كل الأحوال لجرده الله في القرآن، ولم يفعل الله ذلك ، لكنه أطال تارة للتأكيد، وحذف تارة للإيجاز، وكرر تارة للإفهام » .

ويقول أبو هلال: « والقول القصد أن الإيجاز والإطناب يحتاج إليها في جميع الكلام، وكل نوع فيه، ولكل واحد منهما موضع، فالحاجة إلى الإيجاز في موضعه كالحاجة إلى الإطناب في مكانه، فمن أزال التدبير في ذلك عن جهته، واستعمل الإطناب في موضع الإيجاز، واستعمل الإيجاز في موضع الإطناب أخطأ، كما روى عن جعفر بن يحيى أنه قال مع عجبه بالإيجاز: متى كان الإيجاز أبلغ كان الإكثار عياً، ومتى كانت الكناية في موضع الإكثار كان الإيجاز تقصيراً ».